ماذا حدث للشارع المصري

دكتور عبد الباقي إبراهيم
رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية

في مقالين متتالين على صفحات الأهرام عدد الأستاذ الدكتور على السلمي مشاكل الشارع المصري بأربعين مشكلة بدءاً من مشاكل المرور والمرافق إلى التدهور العمراني إلى التلوث البيئي والبصري والسمعي إلى التعدي على قوانين التخطيط والبناء إلى تفاقم العشوائيات واستمرارها إلى سلوكيات البشر في مخالفة النظام إلى الأمراض النفسية والعضوية التي تصيب المواطنين بسبب الزحام الشديد إلى الفاقد الاقتصادي الناتج عن الفاقد من الحركة والطاقة إلى الناتج الاجتماعي في تدهور العلاقات الإنسانية وتفشي الفردية وتقهقر روح الانتماء وغير ذلك من المشاكل. وعلى غرار ما كتبه الدكتور جلال أمين في كتابة ماذا حدث للمصريين يمكن طرح نتائج تساؤلاته فيما حدث للشارع المصري.

ماذا حدث للشارع المصري الذي كان يستوعب الأعداد المناسبة من السيارات وتتسع أرصفته لحركة المشاة دون معاناة ويغسل ليلاً بالماء والصابون ويضاء بمصابيح الغاز ويقف فيه عسكري الدورية بصوته المدوي يزلزل أي خروج عن القانون. ماذا حدث للشارع المصري الذي كانت يد البلدية تقوم بتنسيقه وصيانته وتراقب أعمال البناء على جانبيه حتى لا تخرج عن الشرعية المعمارية والثقافية و كانت تراقب أوضاع اللافتات على الأماكن والمحلات ولا تعطي الفرصة لإقامة أعمدة الإعلانات على النواصي والتقاطعات وكان مهندس البلدية يقوم بالإشراف المستمر ومراقبة أعمال الرصف ووضع البردورات بكل الحكمة والأصول الهندسية وكان المواطن يحترم الشارع الذي يحترم آدميته فلا يهينه ولا يتعدى عليه. ماذا حدث وكانت شركات التعمير تخطط لإعمار المناطق الجديدة وتضع القواعد المنظمة للبناء تبعاً للقواعد والمعايير التخطيطية وتقوم بتوفير الحدائق والمرافق العامة وتتولى إدارة صيانتها وتمنح تراخيص البناء وتراقب تنفيذها.. فكانت المعادي ومصر الجديدة والمهندسين ومدينة نصر وغيرها نماذج مشرفة لعمارة وعمران المدينة المصرية تشهد عليها الأفلام القديمة.

ماذا حدث للشارع المصري الذي كانت عماراته تعبر عن الاهتمام البالغ بالقيم الجمالية وبجودة البناء وإتقان التشطيب عندما كان المجتمع يحترم المهندس المعماري الذي كان بدوره يحترم مهنته ويتفانى في أدائه ولا يدع صغيرة ولا كبيرة إلا وقد درسها بدقة وإتقان وكان مهندس التنظيم من ناحية أخرى له مكانته الاجتماعية والمهنية المحترمة. الأمر الذي أهملته الإدارة المحلية عندما تولى أمرها من لم يتمرس على إدارة العمران الأمر الذي ظهر جلياً على وجه المدينة حيث امتلأت واجهات المباني باللافتات بكل شكل ولون كما امتلأت بنتوءات وخراطيم المكيفات وعبثت بها الألوان والتشطيبات الخارجية وشوهتها آثار رشح الأعمال الصحية ففقدت المدينة وجهها الحضاري وامتلأت ميادينها بكم كبير من العبث في التنسيق والتجميل.

ويبقى التساؤل عمن يستطيع أن يزيل هذا القبح الذي أصاب المدينة المصرية ووضعها في مؤخرة مدن المنطقةِ. هل يستمر نظام الإدارة المحلية يعبث بالعمران المصري وهل تستمر اللوائح والقوانين العمرانية مجمدة دون التطوير الذي يتناسب مع تطلعات القرن الواحد والعشرين.. وأين دور المخططين والمعماريين في هذه المعركة الحضارية بعد أن

أصبحت العمارة والتخطيط العمراني مشاعاً للجميع. ففقدت المدينة المصرية هويتها. بعد أن كانت منبعاً للقيم الحضارية والأصول المعمارية منذ فجر التاريخ.

ماذا حدث وكانت البلديات تقوم بهدم أي محاولة لفرض البناء العشوائي في أي مكان دون اعتبار لأصحاب النفوذ والمحسوبيات. ماذا حدث وقد كاد أن يختفي اللون الأخضر من الحدائق المحلية حيث أقيمت عليها الأضرحة والمصحات والمدارس والمسارح وأقسام الشرطة وغيرها من الخدمات.. كل ذلك تحت سمع وبصر وموافقة رجال الإدارة المحلية. وعلى جانب آخر من الصورة ومع الزيادة المستمرة في أعداد السكان تتراكم الحاجة إلى مزيد من الإسكان فلا يجد المسئولون أمامهم إلا الأحياء التي حباها الله بقدر من التوازن العمراني فيسمح في بعضها بهدم القصور والفيلات وبناء الأبراج وفي البعض الآخر بإلغاء القوانين الخاصة بتنظيم البناء فيها وإخضاعها إلى القوانين العامة التي تسمح بالارتفاعات الشاهقة.. وهكذا تزداد الكثافة السكانية فتزداد كثافة العمران ولا تزداد مساحة الأرض بنفس القدر والمعيار فتضيق جراجات السيارات بما فيها فلا يجد السكان إلا الوقوف في محاذاة الشوارع والطرقات .. ثم تزداد أعداد السيارات فتقف السيارات عمودية على جوانب الطرق وتقل معها كفاءة الشوارع وتقل معها سيولة الحركة وتتكدس فلا يجد خبراء النقل والمرور أمامهم إلا إنشاء الكباري العلوية لتمتص قدراً من حجم حركة المرور فتمتصها وما تلبث هي الأخرى أن تتكدس إلى حد التشبع فيتم البحث عن مسارات أخرى تحت الأرض فتمتص قدراً من نقل الركاب وما تلبث هي الأخرى أن تتشبع فيتم البحث عن مسارات معلقة في السماء لنقل الركاب توفرها الخبرات الأجنبية التي ترغب في أن تبيع إنتاجها المتراكم لديها.. فتزداد أعداد السيارات مرة أخرى فلا تجد لها مكان على سطح الأرضِ أو في أدوار الجراجات المتعددة الطوابق فيتم البحث عن مساحات أخرى على طوابق متعددة تحت الأرض تعلوها المراكز التجارية التي تدر أرباحاً كبيرة للمستثمرين الذين لا يعنيهم إلا الربح السريع في رحاب سياسة الاقتصاد الحر.. كل ذلك والعالم من حولنا يتابع هذه الملاحم العمرانية مستفيداً من تصدير خبراته ومنتجاته ومبتسماً على العبث الذي يتم على 5% من أرض الله الواسعة .. شرقاً وغرباً .. ويزيد من ابتسامته إعلان بعض المسئولين عن إقامة أوبرا جديدة في وسط المدينة حيث لا يستطيع البشر أن يتحرك فيه راكباً أو راجلاً وحيث ينتظر الجميع لما سوف ينتج عن إنشاء أنفاق الأزهر من مشاكل بيئية وأمنية ومرورية وكأن الدنيا قد ضاقت أمام أصحاب القرار والثقة الذين لاتهمهم إلا الإنجازات السريعة بغض النظر عن النتائج البعيدة المدى فلها من يعالجها في حينه ويتم ذلك من خلال التعبيرات الجديدة للتنمية المستدامة .. فهي مستدامة بالنسبة للمسئول طالما دام في موقعه ويخرج البعض وهو يلاحق هذه الملحمة العمرانية بمقولة أن الخلاص هو في المدن الجديدة الذي بدأت أجيالها الأولى منذ ربع قرن ولم تحقق أهدافها التخطيطية كما رسمت لها حيث فاقت عوامل الجذب في المدن القائمة كل عوامل الجذب في المدن الجديدة التي بقي البعض منها ينعي من بناها بما فيها من إسكان بلا سكان.

وما يتم في القاهرة يتم في عواصم المحافظات ومراكزها خاصة الواقعة في المناطق الزراعية فالمجالس المحلية أصرت على إقامة الجامعات الإقليمية فيها باعتبارها احتياج حضاري وتوافق الدولة على ذلك المنطق بحجة تخفيف الضغط على الجامعات المركزية في العاصمة فهي بذلك تدفع التزاحم عن العاصمة وتنقله إلى المحافظات التي تعاني من نفس التزاحم إذا لم يكن أكثر. وتفقد مصر بذلك إمكانية إنشاء المدن الجامعية على أطراف الوادي شرقاً وغرباً بالرغم من نصيحة خبراء التخطيط العمراني في حينه وهم يروا الأمور في أبعادها القريبة والبعيدة معاً ومتخذ القرار في جميع الأحوال

لا يهمه إلا الإنجاز السريع لحل المشاكل الوقتية. وبعد ذلك تتراكم المشاكل وتتراكم الحلول السريعة وتفقد الدولة من مواردها الكثير على مشروعات التنمية غير المستدامة.

وماذا حدث في شارع القرية بعد أن كان الفلاح يعيش راضياً مرضياً يوفر قوت يومه بيده يزرع ويحصد ويطحن ويأكل من صنع يده فقد أصبح الآن يمد يده إلى المدينة ليأكل من إنتاجها لقد فقد الريف ريفيته. لقد كانت نقطة المياه المتسربة من الأزيار في الريف من قبل عزيزة على صاحبها يحافظ عليها ولا يسرف فيها ويعرف قدرها لكن الدولة في وقت من الأوقات لم يعجبها هذا الوضع المتخلف فأقامت في القرى مشروعات مياه الشرب التي احتاجت إلى مشروعات للصرف الصحي بعد أن امتلأت به المصارف الزراعية وتبع ذلك توفير الكهرباء بحجة أنها سوف تستعمل بديلاً عن الثروة الحيوانية في إدارة السواقي. وكما تطلبت شبكات المياه شبكات للصرف الصحي بالرغم من عدم ملاءمة المكان ساعد توفر الكهرباء على تشغيل ماكينات الغسيل والتلفزيون والفيديو كعلامات تحضر في حين أنها أفقدت الفلاح قدرته على العمل صباحاً كما كان من قبل ومع تزايد أعداد السكان في القرى قل نصيب الفرد من الأرض التي توفر له الغذاء وبالتالي قلت فرصة الفرد في العمل في الزراعة فلجأ إلى العمل في الدوائر الرسمية والخاصة في القرية ثم في المدينة القريبة ثم سافر إلى الخارج ليعود ليبنى له سكناً بالخرسانة المسلحة يقيم فيه وآخر يؤجره ودخل الريف دائرة الحضر واختفى اللون الرمادي المتواضع ليحل معه اللون الأحمر للطوب في عمارات متعددة الأدوار وبعد أن كان الفلاح يبني مسكنه بنفسه لجأ إلى نظام المقاولات. وازدادت أعداد السكان وارتفع البنيان على نفس المكان وتزاحم العمران وامتد على الأرض الزراعية وتزايدت المتطلبات المعيشية من مرافق وخدمات على نفس المكان ويتوقع الخبراء زوال اللون الأخضر على أرض الدلتا نتيجة لذلك عام 2035 إذا لم تحدث معجزة ومع تزايد متطلبات المرافق والخدمات تزايدت وسائل النقل على الطرق فلجأ خبراء النقل إلى توسعتها على حساب الأرض الزراعية وتزداد وسائل النقل مرة أخرى فيلجأ الخبراء إلى الكباري العلوية التي بدأت تغزو عواصم المحافظات كما غزت القاهرة والإسكندرية وزادت حوادث المرور كما زادت المشاكل البيئية والاجتماعية والأمنية دون حلول جذرية لها حيث لجأ المسئولون إلى الحلول الوقتية التي ما تلبث أن تتفاقم مرة أخرى وهكذا بلا نهاية. ومع زيادة المشاكل في كل المجالات بدأت الدولة بوضع الخطط التنفيذية لمجموعة من المشروعات القومية في جنوب الوادي وشماله عسى أن تجذب إليها بعضاً من الفائض السكاني من على أرض الوادي.. في عام 2020 عندما يصبح تعداد مصر حوالي تسعين مليوناً فإذا فرض أن هذه المشروعات القومية وما يسمى بالمدن الجديدة الأربعة والأربعين سوف تمتص حوالي 20 مليون نسمة على أحسن وأفضل الفروض النظرية فإن ما سوف يبقى في الوادي الضيق 70 مليوناً وكأنك يا أبو زيد ما غزيت. والحل كما يقول خبراء التخطيط بعيد الأجل أن الإنقاذ هو في التنفيذ العاجل لاستراتيجية قومية للاستيطان خارج الوادي بخططها وبرامجها وآلياتها وتوعية الجماهير بالمصير الرهيب الذي ينتظرها إذا استمر الحال على نفس المنوال لقد بدأ هذا النداء منذ أكثر من ثلاثين عاماً.. وينتظر من يجيب في عام 2000 قبل فوات الأوان.